لبنان: الديبلوماسية البرلمانية
من التواصل المحلي إلى التواصل الخارجي

د. زكريا جمعة(*)

١ ـ في الديبلوماسية ومعناها:

أُخذت الديبلوماسية من الكلمة اللاتينية diploma وتعني وثيقة رسمية، وهذه الكلمة مشتقة بدورها من اليونانية، بمعنى ورقة أو وثيقة مطوية مرتين، وفي معناها المعاصر هي نُظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية(١).

أ ـ الديبلوماسية في اللاتينية: تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسهيل انتقاله بين المناطق والأقاليم المختلفة، وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن أوراق تمسك بها قطع من الحديد تسمى ديبلوما.

ب ـ أما المعنى الثاني: استعمل اليونانيون هذه الكلمة للافادة عن طباع المبعوث أو السفير، وقُصد بها الرجل المنافق ذو الوجهين.

من مزايا الديبلوماسية في المرحلة الراهنة انها وسيلة تفاوض بين الدول والمجتمعات والأمم والجماعات والتيارات والأحزاب الخ...، من الناحية التقليدية يُشار إلى فن التفاوض على انه الممارسة في إرسال ممثلين يعيشون في بلدان أخرى، وهؤلاء يُعرفون بالديبلوماسيين ويساعدون على استمرار العلاقات اليومية بين بلادهم والبلاد التي يعيشون ويخدمون فيها، ويدور عملهم إجمالاً حول تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية إلخ... لبلادهم بمعنى تحقيق المصالح، وتحسين ما أمكن من العلاقات والتعاون الدولي، وهي معتبرة فن إقناع الآخرين بأنك على حق وهم على خطأ.

شهدت الديبلوماسية تطورات وتحولات

(*) أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة اللبنانية.

(١) راجع: Ronald Peter Barston, Modern diplomacy, Pearson Education, 2006, P.1

كثيرة عبر المراحل الحضارية التي مرت بها الشعوب، وبازدياد الحاجة إلى التعارف والتبادل التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي، وحل النزاعات وتجنب الحروب، أخذ التطور يظهر على الأعمال الديبلوماسية والسفراء والمبعوثين. فمن السفارات التي ظهرت لأول مرة في ايطاليا خلال القرن الثالث عشر واستخدمت بوصفها أماكن للجواسيس، ومن السفراء الجواسيس في تلك المرحلة، تطورت خلال القرن السابع عشر إلى نظام الممثلين المقيمين، الذين يكون على عاتقهم بناء العلاقات وتمتينها، فظهر نظام السفراء والديبلوماسيين، ومعهم ظهرت الأشكال المتنوعة للمعاهدات وطرق إبرامها وآليات العمل الديبلوماسي.

كان طور الديبلوماسية التقليدية المتمثلة بالتفاوض والتمثيل وجمع المعلومات وإعداد التقارير وحماية المصالح والرعايا حسبما أقرها مؤتمر فيينا عام ١٩١٥، الذي أرسى الضوابط الأولى للديبلوماسية الحديثة ببعدها المهني، وفي اتفاقية فيينا الثانية للعلاقات الديبلوماسية العام ١٩٦١، والتي صدر عنها ما يعرف بالقانون الديبلوماسي. كان هذا الطور لا يزال مؤقتاً، ذلك أن أبرز ما انتجته الديبلوماسية في مراحلها كافة هو الطور المتواصل، وما يعرف الآن بالديبلوماسية الموازية السرية، وهو طور ديبلوماسية القرن الثالث عشر، وقد عهد بها اليوم بدل السفراء إلى أجهزة الاستخبارات، التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها رؤساء الدول في تصريف الشؤون الخارجية. إذ لا توجد دولة اليوم إلا وتملك جهازاً رسمياً على الاقل للأمن الخارجي، مثل الأمن القومي المستقر بجانب الرئيس الأميركي والذي يعمل بصورة علنية في البيت الأبيض وله متحدث باسمه.

حين يفترض أن العالم وصل إلى مرحلة من التطور والتقدم في القرن الواحد والعشرين، مرحلة غير مسبوقة وتضارع الخيال في كثير من نواحيها، فإن ذلك ينبغي أن يفضي إلى جعله أكثر أماناً وأقل مخاطر، ويفترض بديبلوماسية التفاوض والتسالم والتعاهد أن تكون أكثر نشاطاً وإنتاجية، وأن يُعامل الناس جميعاً باعتبارهم أصحاب حق في العيش الكريم، هذا الافتراض لا خلاف ظاهرياً عليه، الخلاف في العمق هو مثلما يظن «روجر كوين» الكاتب الأميركي في صحيفة «النيويورك تايمز»[٢] ان الديبلوماسية إلى زوال، ومن بين الأسباب المؤدية إلى ذلك التوقف غير المفهوم للديبلوماسية وسط الأزمة السورية، وكذلك عندما يتولى الجيش الأميركي ووكالة الاستخبارات المركزية الاميركية عمليات التفاوض والتعامل مع الحكومات في الشرق الأوسط، وكذلك العلاقات مع دول مثل باكستان وأفغانستان والعراق.

إلى جانب ذلك، واعتباراً من بدايات القرن الحادي والعشرين، دخلت أشكال جديدة على الديبلوماسية العالمية، باختلاف الأداء وتنوع الأغراض، الذي يتبع تنوع مجالات العلاقات الدولية، فأُضيف إلى وزارة الخارجية وأجهزتها أجهزة وبعثات موازية، فما عادت وزارة الخارجية تحتكر وحدها العلاقات الخارجية، بل أصبح للوزراء المختصّين وللنواب أيضاً ممارسة الديبلوماسية وتوقيع الاتفاقيات، من دون إشراف وزارة الخارجية، ومن هذه الأجهزة الموازية ما بات يعرف بالديبلوماسية البرلمانية.

(٢) راجع: صحيفة «**النيويورك تايمز**»، السبت ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٣، مقالة بعنوان: «الديبلوماسية لفظت أنفاسها الأخيرة» للكاتب روجر كوين.

يـمـكـن الـقـول الآن إن هـذه الازدواجـيـات الديبلوماسية تكمن وراء كل حوار وتفاوض، ولكن عندما يكون لبعض الدول مصالح كبرى تسعى إليها، فإن التفاوض يصبح شكلياً والحوار يستخدم للخداع والتوهيم والتشاطر، بمعنى التذاكي تارة وبمعنى شطر الناس وتمزيقهم وتفريقهم تارة أخرى.

لقد شاء التطور الكبير الذي شهدته وسائل الاعلام والاتصال والمواصلات في هذا القرن ان يجري التلاعب بالرأي العام وتوهيمه وتوجيهه عبر ما يمكن أن نطلق عليه الديبلوماسية الاعلانية والاعلامية، وديبلوماسية مواقع التواصل الاجتماعي التي تمارس القرصنة على عقول الناس وأفكارهم.

٢ ـ في البرلمانية والبرلمان:

قسّم مونتسكيو وظائف الدولة إلى ثلاث: الوظيفة التشريعية، والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية[٣]. أي سلطة صنع القوانين وتعديلها والغائها، وسلطة التنفيذ، وسلطة البت في الخلافات التي تنشأ عن مخالفة أحكام القانون أثناء القيام بتلك الوظائف. يركز مونتسكيو في توزيعه لوظائف الدولة على الدور الذي يقوم به أعضاؤها بالنسبة للقانون. فهو يعتبر أن العضو الأول يقوم بأعمال التشريع وسن القوانين، فيما العضو الثاني يقوم بأعمال التنفيذ، أما الثالث فقد أُنيط به دور الفصل في الخلافات التي تنجم عن أعمال التشريع والتنفيذ[٤]. وعليه فإن الذين يشرّعون ممكن أن يكونوا في غالب الأحيان منفذين، أي وزراء في الحكومة، فهم يؤدون دوراً مزدوجاً، التشريع والحكم.

أمام هذا الواقع نكون بمواجهة نظام من اثنين إما رئاسي وهو الذي تميل فيه السلطة لصالح العضو التنفيذي أو السلطة التنفيذية، وإما مجلسي وفيه تميل السلطة لصالح السلطة التشريعية، أما إذا كان هناك تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فنحن أمام نظام برلماني.

جاء النظام البرلماني بعد فترة طويلة من الصراع بين المبادئ القانونية والتجارب، ومع تدهور سلطة الملك البريطاني وتصاعد سلطة القوى الاجتماعية الجديدة التي اصبحت تشترك في تمثل الامة. تداعي سلطة الملك قابلها ترسيخ سلطات البرلمان. حتى وصلا إلى نقطة التقاء تساوت فيه سلطات الفريقين.

ولد النظام البرلماني في بريطانيا نتيجة لتلك المرحلة، التي ساهمت فيها الاحداث بانتقال السلطة تدريجياً من الملك إلى رئيس وزرائه، خصوصاً بعد ثورتي ١٦٤٨ و١٦٨٨ حين انتهت الأولى بقطع رأس الملك والثانية بفراره، بعدهما ارتقى العرش في بريطانيا ملوك من عائلة هانوفر الالمانية، لا يتكلمون الانكليزية، ولا يهتمون بالقضايا السياسية فتركوا لوزرائهم الأول سلطة قيادة الأمة بفعالية.

ثم، بعد ذلك وفي القرن التاسع عشر انتقل هذا النظام إلى سائر اوروبا، وأرسيت قواعده في فرنسا بين عامي ١٨١٤ و١٨٤٠ أي في ظل الملكية، واعتمدته بلجيكا عام ١٨٣١ وهولندا نهاية القرن التاسع عشر والنرويج والدانمارك بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٤. وكانت فرنسا أول دولة في العالم قد أرست جمهورية برلمانية عام ١٨٧٥[٥].

---

(٣) راجع في هذا الشأن: Montesquieu: Esprit des Loit, t, 11, chap.1.

(٤) راجع: الغزل د. اسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص١٧٠.

(٥) المصدر نفسه.

كانت فرنسا قد اخذت بالنظام البرلماني الانكليزي في شرعة ١٨١٤ الصادرة عن الملك لويس الثامن عشر، غير ان مبادئ النظام وخصوصاً المسؤولية الوزارية لم تكن مدوّنة في تلك الشرعة، غير ان الجهود التي بذلتها الاحزاب السياسية والمجالس النيابية في سبيل إرساء قواعد النظام البرلماني أعطت ثمارها وخصوصاً أثناء أزمة ١٨٣٨ فترسخت قواعد النظام البرلماني تحت ضغط شخصيتين قويتين Guizot وThiers اللذين قالا «الملك يملك ولا يحكم» وأدخل هذا النظام البرلماني في دستور عام ١٨٧٥.

يعتبر النظام البرلماني الآن نوعاً من انواع الحكومات النيابية، ويقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من سلطة الشعب الذي انتخبه ويقوم هذا النظام على اساس مبدأ فصل السلطات وعلى أساس التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

البرلمان الذي يقوم عليه النظام البرلماني هو كلمة فرنسية تعني مناقشة الكلام، وهو هيئة منتخبة من قبل الشعب تمثل السلطة التشريعية، ويقوم بأعمال التشريع وسن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، ويتكون من مجموعة من الافراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالمجلس أو البرلمان عبر الانتخاب والاقتراع العام. ويتم اختيارهم بوساطة المواطنين المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية اقتراع سري.

ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين أو إلغائها والتصديق على الاتفاقيات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.

يطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة، منها «مجلس النواب» و«مجلس الشعب» و«مجلس الأمة» و«مجلس الشورى» و«الجمعية الوطنية» و«المؤتمر العام الوطني».

أ ـ الوظيفة الرقابية:

تعتبر الرقابة حجر أساس في البرلمانات الديموقراطية، إذ تشكل مؤشراً على الحكم الجيد وهي تهدف الى:

١ ـ مسألة السلطة التنفيذية.

٢ ـ تأمين شفافية عمل السلطة التنفيذية.

٣ ـ ضمان المحاسبة المالية، وإقرار الموازنة.

٤ ـ تعزيز حكم القانون.

تمتلك البرلمانات مجموعة من آليات وأدوات العمل الرقابي، وأكثر هذه الأدوات شيوعاً، الأسئلة الموجهة إلى الوزراء شفهياً وخطياً. والاستجواب والتصويت على حجب الثقافة، فيما تتضمن الآليات الاخرى منهجيات مرتبطة بمراقبة الموازنة والمحاكمة وإمكانية البرلمان وإنشاء لجان متخصصة ولجان تحقيق.

ب ـ وظيفة سن القوانين:

يقوم البرلمان بسن التشريعات والقوانين واعتمادها، وهو إلى جانب ذلك يمتلك صلاحية تعديل مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة أو الموافقة عليها أو رفضها، وترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة التمثيلية.

في غالبية البرلمانات التي تضم لجاناً برلمانية يتم تقديم مشاريع القوانين بشكل رسمي إلى المجلس، لترسل بعد ذلك إلى اللجان المختصة في الشؤون التشريعية، ومن ثم تعاد المشاريع لتمرر إلى المجلس لقراءة ثانية ومناقشتها للتصويت عليها، بعد ذلك ترسل المشاريع إلى اللجان التي يعمل اعضاؤها على التفاصيل التقنية وعلى التعديلات.

في الانظمة الرئاسية يتم إرسال مشاريع القوانين مباشرة إلى اللجان، وقد يتم تحويل هذه المشاريع إلى عدة لجان وذلك وفق اختصاص كل منها، على سبيل المثال، يحوّل مشروع تربوي ذو نتائج مالية على لجنتي التربية والمال.

وفي حال كانت السلطة التشريعية تقوم على نظام المجلسين، فإن المشاريع تمرر على المجلسين في الوقت عينه، أو على مجلس تلو الآخر. وتعتمد هذه الانظمة صيغاً عدة لمشاريع القوانين.

ومن اجل قيام البرلمان بوظيفته التشريعية بشكل جيد، وفعال ينبغي ان يتمتع الاعضاء بالقدرة على قراءة ومراجعة مشاريع القوانين والتعديلات بهدف تفسير كل تغير سياسي وتحليل المقترحات، ولهذا لا بد لاعضاء اللجان التدرب جيداً على صياغة القوانين والمراجعة القانونية لها. وفي معظم البرلمانات يتم الاستعانة بالخبرات من خارج البرلمان لتحقيق النتائج المتوخاة، على المستوى القانوني والاجتماعي، والاقتصادي الخ...

ج ـ الوظيفة التمثيلية:

في الغالب ينتخب المواطنون أعضاء البرلمان وفق توزيع للمقاعد النيابية، بشكل يتم محاسبة كل عضو في هذا البرلمان من قبل ناخبين محددين في مجموعة جغرافية أو عرقية أو دينية الخ...

ويشكل هذا القرب من المواطنين قاعدة للوظيفة التمثيلية التي يؤديها البرلمان. المسألة هنا تتعلق بما يمثله النواب، من المفترض انهم يمثلون الفئات المختلفة في المجتمع، بمعنى ان النائب يمثل مجموعة الناس الذين ينتخبونه على اساس سياسي أو ديني أو جغرافي الخ...، وبالتالي فإن النواب يمثلون الاختلافات القائمة في المجتمع وينقلونها إلى البرلمان الذي يمثل الساحة السياسية لعمل النواب وعلى هذا الاساس فإن وظيفة البرلمان التمثيلية تتجلى في اعتباره مساحة يتم فيها التعبير عن مختلف الآراء والتوجهات ومناقشتها، وصولا إلى ترجمة هذه الآراء والنقاشات إلى سياسات.

٣ ـ توظيف البرلمانية في الديبلوماسية:

أصبحت البرلمانات في الديموقراطيات الحديثة، بالاضافة إلى وظائفها التقليدية في مجال التشريع والرقابة والتمثيل، تقوم بأدوار متقدمة في المجال الديبلوماسي، إذ باتت الديبلوماسية البرلمانية في مقدمة قائمة الديبلوماسيات الموازية، وهي تمارس من قبل البرلمانيين باعتبارهم يمثلون الشعب ومصالحه والارادة الشعبية طبقا لما تقرره الممارسة السياسية التي تبنى عليها العلاقات الدولية المعاصرة. فضلا عن استقلالية البرلمانيين وامكاناتهم في التحرك بحرية، مما يسهل عملية التواصل فيما بينهم وتبادل وجهات النظر بعيدا عن اكراهات الالتزام بالرسميات والترتيبات البروتوكولية التي تواجه عادة الديبلوماسية الرسمية.

يتزايد عمل الديبلوماسية البرلمانية أهمية في مرحلة أصبح فيها العالم يتواصل بسرعة هائلة وحرية، في حين أصبحت الديبلوماسية الحكومية الرسمية تحتاج إلى روافد تدعمها وتساعدها، وهذا ما يزيد الرهان على الديبلوماسية البرلمانية التي تحتاج بالضرورة إلى مؤهلات لدى البرلمانيين لممارسة النشاط الديبلوماسي. والى استراتيجية واضحة تتكامل أهدافها السياسية والديبلوماسية.

تعدّ السياسة الخارجية مجالا حيويا بالنسبة للدولة، الامر الذي يفرض تدبيرها بنوع من التشارك في عالم تعقدت فيه الازمات وتشابكت المصالح، والقضايا، وترتبط السياسة الخارجية للدولة عادة بمجموعة من السلوكات السياسية التي تباشر في سبيل تحقيق مجموعة من الاهداف والمصالح. وفي المرحلة الراهنة ومع نمو العلاقات الدولية وتطورها وما رافقها من تعقيد للقضايا والنزاعات والصراعات الدولية، باتت الحاجة إلى نوع من الانفتاح على فاعلين جدد غير رسميين، لهم أهميتهم في تمتين

وتعزيز ديبلوماسية الدولة وعقلنة القرارات الخارجية بشكل عام، على طريق تحقيق الاهداف والمصالح الحيوية المتوخاة. وفي هذا الصدد تبدو أهمية الديبلوماسية البرلمانية.

تعتبر المنظمات البرلمانية المتعددة الاطراف (الدولية والاقليمية) احدى أهم آليات الديبلوماسية البرلمانية في الوقت الراهن لكونها تساهم في تنظيم العلاقات بين البرلمانيين والسهر على الدفاع عن المصالح والقضايا ذات الاهتمام المشترك سواء على الصعيد الدولي أو الاقليمي، بالاضافة إلى دورها في تيسير فرص اللقاء والتعارف بين البرلمانيين من خلال الانشطة التي تقوم بها.

ومن هذه المنظمات:

- الاتحاد البرلماني العربي.
- البرلمان العربي.
- اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي.
- الاتحاد البرلماني الدولي.
- البرلمان الفرنكوفوني.

خلال افتتاح الاجتماع التحضيري لـ «مؤتمر تعزيز دور المجالس العربية في الالفية الثالثة» يوم الاثنين ٦/١٢/١٩٩٩م، أوضح رئيس مجلس النواب اللبناني المحامي نبيه بري دور مجلس النواب اللبناني في اطلاق حوار مستمر حول السوق العربية المشتركة وحول التضامن العربي. مشيرا إلى استيعاب مجلس النواب اللبناني دور الديبلوماسية البرلمانية في انشاء العلاقات المشتركة وتعزيزها في مختلف البرلمانات عبر لجان الصداقة البرلمانية، معلنا اطلاق اتحاد البرلمانيين المتحدرين من أصل لبناني.

تلك كانت أول اطلالة لبنانية على الديبلوماسية البرلمانية، كانت نجاحا وقفزة نوعية في عمل البرلمان اللبناني، التي قامت على تنمية الكفاءات النيابية والاستفادة من الخبرات العالمية في مجال تطوير القدرات الذاتية.

تحول البرلمان اللبناني منذ تلك المرحلة إلى مجلس الملفات، والتواصل الخارجي، مع احتفاظه بدوره التشريعي والرقابي والتمثيلي المحلي، واستطاع القيام كما عبّر رئيسه الاستاذ نبيه بري، بتجربة متطورة مع المنظمات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة جدا في لبنان، من أجل ايصال صوت المواطن إلى المشرع اللبناني وتمكين الخبراء المحليين من المساهمة في عملية صناعة القوانين(٦).

في مناسبة أخرى وخلال استقبال رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ نبيه بري لرئيس مجلس النواب الارميني بتاريخ ١١/٤/٢٠١٠ قال: ان وجود علاقة برلمانية قوية أمر يخدم بشدة تقوية العلاقات المشتركة حيث تستطيع الديبلوماسية البرلمانية ان تلعب دورا حيويا في اطلاق مبادرات برلمانية تسهم إلى جانب النشاط الحكومي في إغناء العلاقة بين البلدين، ان الديبلوماسية البرلمانية المرتكزة على جهد مباشر تقوم به لجنتا الصداقة البرلمانية والارمنية، يجب ان تكون محسوسة في إطار يخدم قضايا البلدين والمنطقة.

ماذا كنا نريد نحن المتحاربين اللبنانيين؟ خلال مراحل حروبنا؟ وماذا كنا ننتظر من الجوار القريب ومن المحيط العالمي؟ هذه كانت مسألة اساسية في بقاء لبنان لم تكن مثارة بحدود الخطاب السياسي اللبناني.

الرئيس بري اثارها في خطابه السياسي،

(٦) من أرشيف مجلس النواب اللبناني.

واجاب عن كثير منها، معلنا ضرورة النظر في مصالح لبنان واللبنانيين كجسم واحد بدل النظر «بالمفرق». والعمل من اجل تحقيق هذه المصالح.

الديبلوماسية البرلمانية التي اطلقها الرئيس بري في المجلس النيابي منذ القرن الماضي، كانت في إطار السعي إلى تطوير التواصل مع الخارج وتحقيق المصالح اللبنانية، والدفاع عنها (مثلا زيارته إلى قبرص عام ٢٠١٢ بخصوص الاتفاقيات حول مناطق التنقيب عن النفط ودوره في اعادة النظر بالاتفاق القبرصي الاسرائيلي الحساب لبنان).

إن طور بناء المصالح بالديبلوماسية البرلمانية أثبت نجاعته في ما قام به البرلمان اللبناني خلال التسعينات من القرن الماضي وفي سنوات القرن الحالي، مستفيدا من تجارب عالمية في هذا الاطار ومثبتا احترافية عالية في توسيع العلاقات اللبنانية مع الخارج، وفي الدفاع عن المصالح الحيوية للبنان.

فهل يعرف اللبنانيون قيمة هذا العمل وهذا الانجاز؟ وهل يقيمونه عقلانيا؟؟

٤ ـ أفق منهجي:

هل ينقل توسيع علاقات لبنان الخارجية بوساطة الديبلوماسية البرلمانية أو أي من الديبلوماسيات الاخرى، وبناء مصالحه وفق اسس سليمة، هذا البلد من حال التخبط إلى حال الاستقرار والتطور؟

إن جوابا سريعا قد نجده ايجابا بسهولة لدى العديد من المراجع السياسية أو الديبلوماسية، ولكن ذلك لا يعني ان الجواب قابل للتطبيق العملاني، بعيدا من النظر في مسألة بالغة الاهمية تتعلق بالانتقال بلبنان من طور التمايز الطائفي والتنازع والاحتراب خارج اطار المؤسسات، ونشرها بوساطة وسائل الاعلام المتحفز بعضها باستمرار لتأجيج النزاعات، إلى طور آخر يكون فيه البرلمان مسرحاً تدور فيه تلك النزاعات والسجالات، إلى جانب دوره في اعمال التشريع والرقابة والتمثيل، وتوسعة علاقات لبنان الخارجية والدفاع عن مصالحه.

السؤال الاساس العام، هو التالي: هل تخلو أمة أو مجتمع (بدولة أو بلا دولة) من حقل نزاعي قوامه جغرافيا الوجود الحي؟ اذا كان الجواب بالايجاب، فهذا يعني ان اللبنانيين لا يختلفون في شيء عن سواهم من الناس، والحال في مستوى الاقرار نحن جميعا اتفقنا على انتمائنا إلى لبنان باعتباره «وطناً نهائياً لجميع ابنائه»(٧)(*) وفي مستوى الممارسة نختلف كيف نمارس لبنانيتنا وانتماءنا اللبناني الوطني، وكيف ندافع عن مصالحنا وارضنا وشعبنا، في الداخل والخارج، وكيف نبني العلاقات الخارجية وندير سياستنا الخارجية.

قديما قالت العرب: «لا جماعة بلا امارة» أي بلا امرة، بلا وحدة، الحقل التوحيدي اذاً هو من نتاجات كيمياء الحياة الاجتماعية، ومن اسرار معادلاته الجبرية التاريخية، وحين نرغب في فهم الوحدة كحاجة داخلية، لا بد لنا من فهم معادلاتها، والتعامل معها باعتبارها توليفاً تاريخياً، لا مجرد هندسة سياسية سطحية، فالوحدة نواة الجماعة، وهي ضرورة وجودها، وحاجة تركيبها الداخلي للكون في مكان.

ليس سهلا ان نعرف، ان معظم معاركنا ومحاوراتنا تقع في دائرة حراك خارجي اكثر

(٧) راجع مقدمة الدستور اللبناني ـ ص ٧.

(*) اضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١.

منه داخلياً، ولكن ليس من السهل ايضا ان تولد مبادرات من الداخل تستطيع ان تضبط وتيرة التنازع أو ما بات يعرف بتدوير الزوايا وتمنع الوصول إلى الانفجار، من خلال تواصل سياسي مقترن بمعرفية ثقافية واجتماعية ترمي إلى الانتقال بلبنان من حال التحارب والتغالب إلى حال التسالم والتشارك.

الواقع، فعلها رئيس مجلس النواب اللبناني كثيرا، لم يكن أولها دعوته للحوار في آذار ٢٠٠٦. لقد أنشأ وأدار حواراً بينياً داخلياً بين ممثلي الاحزاب والطوائف والشرائح الاجتماعية من كتل ونواب. ويمثل لقاء الاربعاء النيابي حواراً مستمرا، على قاعدة تبادل الرأي والمعرفة.

لقد احال البرلمان على مسرح سياسي حقيقي يتواصل فيه وعليه كل الافرقاء، تلك كانت الفكرة التي قادت إلى توطيد البرلمانية في فرنسا اعتبارا من الجمهورية الثالثة[٨]، قادت إلى تثبيت مكان للفرز السياسي يجسد التمثيل الوطني. تلك مسألة لم يلتفت اليها اللبنانيون منذ مطلع الاستقلال. ولم يمارسوا برلمانيتهم كما ينبغي. مع الرئيس نبيه بري تحول المجلس من خلال مبادراته العملانية، إلى جانب دوره في التشريع والمسألة الحكومية والتمثيل، مسرحاً للحراك السياسي والحوار والسجال والتداول في وجهات النظر التي تشكل بذاتها اجراء اعلاميا. وبدأت مرحلة جديدة فيها انبثقت روح برلمانية من خلال ممارسة نشاط برلماني تشريعي وسياسي، يجري احيانا انتقاده، لكنه يسهم في تطوير النشاط السياسي. وانطلق البرلمان في المساحة الخارجية يمارس رئيسه واعضاؤه الديبلوماسية البرلمانية لتعزيز علاقات لبنان الخارجية والدفاع عن مصالحه الحيوية.

(٨) راجع: ريكور، فيليب، **سوسيولوجيا التواصل السياسي**، تعريب د. أ. خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٧. ص٣٤.